

سياسة وطنية ثلاثية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز ومكان العمل

المملكة الأردنية الهاشمية



وزارة العمل
ننني معاً

سياسة وطنية
ثلاثية بشأن فيروس
نقص المناعة
البشرية والإيدز
وعالم العمل

المملكة الأردنية الهاشمية



وزارة العمل
نبني معاً

إيماننا من وزارة العمل بالسعي نحو تحقيق كافة متطلبات العمل اللائق يسرني إطلاق السياسة الوطنية بشأن فيروس نقص المناعة المكتسبة والإيدز ومكان العمل للقضاء على كافة أشكال التمييز في بيئة العمل وإنني أبارك كافة الجهود التي بذلت في إعدادها داعياً الجهات المعنية وأصحاب العلاقة لبذل الجهد في سبيل ترجمة هذه السياسة على أرض الواقع والله ولي التوفيق.

معالي أ. د. نضال مرضي القطامين
وزير العمل ووزير النقل



وزارة العمل
نبني معاً

تتقدم وزارة العمل من منظمة العمل الدولية بجزيل الشكر على جهودها المبذولة في تقديم المشورة الفنية ودعمها لكافة الجهود الوطنية في سبيل اعداد هذه السياسة متطلعة الى مزيد من الدعم والتعاون لتنفيذ السياسة في مكان العمل.

المهندس عدنان الربابعة
مدير قسم تفتيش العمل
وزارة العمل

المحتويات

صفحة	
٦	المصطلحات
٧	١ المقدمة والإطار
٨	٢ الخلفية
٨	٢,١ الوضع العالمي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز
٨	٢,٢ وضع فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في الأردن ومدى الإستجابة
١٢	٣ فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وعالم العمل - منظمة العمل الدولية
١٣	٤ بيان السياسة
١٤	٥ الأهداف
١٥	٦ النطاق والتغطية
١٥	٧ إقامة الصاة بغيرها من خطط التنمية والإستراتيجية الوطنية
١٦	٨ المبادئ الأساسية للسياسة
١٧	٩ استراتيجيات مكان العمل
١٧	٩,١ ضمان وجود بيئة عمل داعمة وخالية من الوصم والتمييز
١٨	٩,٢ ضمان توافر برامج الوقاية الموجهة
١٩	٩,٣ ضمان توافر العلاج وبرامج الرعاية والدعم
٢٠	١٠ الرصد والتقييم.
٢١	الملحق
	اختصاصات اللجنة التقنية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وعالم العمل

المصطلحات

لأغراض هذه السياسة:

(أ) عبارة "فيروس نقص المناعة البشرية" تشير إلى فيروس يلحق الضرر بالجهاز المناعي في جسم الإنسان. ويمكن الوقاية من العدوى به باتخاذ التدابير الملائمة؛

(ب) مختصر "الإيدز" يشير إلى متلازمة نقص المناعة المكتسب الناشئة عن مراحل متقدمة من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وتتميز بالإصابة بالأمراض الإنتهازية أو أنواع السرطان المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية أو الإصابة بكلاهما؛

(ج) عبارة "الأشخاص المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشرية" تشير إلى الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية؛

(د) عبارة "الوصم" تشير إلى الدلالة الاجتماعية التي تؤدي عادة، عند ربطها بشخص ما، إلى التهميش أو الوقوف عائقاً أمام تمتع الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية أو المتأثرين منه بحياة اجتماعية تمتعاً كاملاً؛

(هـ) عبارة "التمييز" تشير إلى أي تمييز أو استبعاد أو تفضيل يؤدي إلى إبطال أو إعاقة تكافؤ الفرص أو المساواة في المعاملة في الاستخدام أو المهنة، وفقاً لما تنص عليه اتفاقية التمييز (في الاستخدام والمهنة) لعام ١٩٥٨، وتوصية التمييز (في الاستخدام والمهنة) لعام ١٩٥٨؛

(و) عبارة "الأشخاص المتأثرين" تشير إلى الأشخاص الذين تغيرت حياتهم بسبب فيروس نقص المناعة البشرية أو الإيدز، وذلك نتيجة التأثير الواسع النطاق لهذه الجائحة؛

(ز) عبارة "تكييف معقول" تشير إلى أي تعديل في الوظيفة أو مكان العمل أو أي تكييف لهما بصورة معقولة من الناحية العملية ويمكن أن الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية أو الإيدز من الحصول على وظيفة أو المشاركة فيها أو التقدم فيها؛

(ح) عبارة "عرضة لخطر الإصابة" تشير إلى انعدام تكافؤ الفرص أو الاستبعاد الاجتماعي أو البطالة أو العمالة غير المستقرة الناجمة عن عوامل اجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية تجعل الأشخاص أكثر عرضة لخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وتطورها إلى مرحلة الإصابة بمرض الإيدز؛

(ط) عبارة "مكان العمل" تشير إلى أي مكان يؤدي فيه العمال نشاطهم؛ و

(ي) عبارة "العامل" تشير إلى أي شخص يضطلع بعمل بموجب أي شكل أو ترتيب.

١. المقدمة والإطار

إن ورشة العمل الوطنية الثلاثية "نحو تطوير السياسة الوطنية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وعالم العمل في الأردن" عقدت في عمان من ١٧ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١،

وإن تلاحظ أن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز يخلفان تأثيراً خطيراً على المجتمع والاقتصادات وعلى عالم العمل في القطاعين المنظم وغير المنظم على حد سواء، وعلى العمال وأسرههم ومُعالِيهم وعلى منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال وعلى المنشآت العامة والخاصة، ويقوّضان تحقيق العمل اللائق والتنمية المستدامة،

وإن تعتبر أن الفقر وانعدام المساواة الاجتماعية والاقتصادية والبطالة تزيد من خطر الافتقار إلى سبل الحصول على الوقاية والعلاج والرعاية والدعم، مما يزيد بالتالي من خطر انتقال الفيروس،

وإن تشير إلى أن الوصم والتمييز والتهديد بخسارة الوظيفة، التي يعاني منها الأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية أو الإيدز، تشكل حواجز أمام معرفة ما إذا كان الشخص مصاباً بفيروس نقص المناعة البشرية، مما يزيد من استضعاف العمال أمام هذا الفيروس ويقوض حقهم في الحصول على الإعانات الاجتماعية،

وإن تذكر بأهمية صون العمال من خلال برامج شاملة للصحة والسلامة والصحة المهنية،

وإن تذكر بالأهمية التي تتسم بها مدونة ممارسات منظمة العمل الدولية، وهي مدونة ممارسات منظمة العمل الدولية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعالم العمل، ٢٠٠١ وضرورة تعزيز أثرها نظراً إلى أن ثمة قيود وثرغرات في تنفيذها،

وإن تذكر بالتوصية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وعالم العمل (رقم ٢٠٠) التي اعتمدت في مؤتمر العمل الدولي في دورته التاسعة والتسعين في ١٧ حزيران/يونيو ٢٠١٠،

وإن تذكر بمشاركة مندوبين يمثلون المملكة الأردنية الهاشمية في المؤتمر وتأييدهم لاعتماد التوصية رقم ٢٠٠ التي تنص على مبدأ الاعتراف بمسألة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز ومعالجتها بوصفها مسألة تمس مكان العمل، وإن تدعو السلطات المختصة، عند وضع السياسات والبرامج الوطنية، إلى الأخذ بعين الاعتبار دور مكان العمل في الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وفي العلاج وخدمات الرعاية والدعم ذات الصلة به،

وإن تشير إلى مشاركة وفد أردني ثلاثي، وبمثابة متابعة للتوصية رقم ٢٠٠،

في اجتماع الاستشارات الفنية الإقليمي الذي عقد في بيروت في حزيران/يونيو عام ٢٠١١ والذي أسفر عنه اعتماد بيان الالتزام "دمج مساهمة عالم العمل في الاستجابة الوطنية لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في دول المشرق"، وإذ تشير إلى انعقاد ورشة عمل في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١١ لتوثيق خطة الاستراتيجية الوطنية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز لفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ وبمشاركة جميع أصحاب الأعمال الوطنيين المعنيين، وتشير إلى معالجة الخطة الجديدة وبوضوح لمسألة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وعالم العمل، وإلى أنها تسلط الضوء على ضرورة تطوير برامج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والخدمات للفئات السكانية الأكثر عرضة لخطر الإصابة والفئات المعرضة للإصابة، بما في ذلك السكان المتنقلين، مع التركيز بشكل خاص على الأردنيين والعمال المهاجرين غير الأردنيين، وإذ تشير كذلك إلى تلبية خطة الاستراتيجية الوطنية للحاجة إلى تأسيس بيئة اجتماعية، وقانونية وسياسية داعمة تمكن من الوصول إلى استجابة وطنية فعالة لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، مع إيلاء اهتمام خاص للأشخاص المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشرية والفئات السكانية الأساسية المعرضة لخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، وإذ تشير إلى ندوات عقدت في الأردن في عمان والعقبة في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١١ أيدت بدورها بيان بيروت بالالتزام ودعت إلى خطوات عملية للمتابعة وفقاً لخطة الاستراتيجية الوطنية الجديدة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، وقد قررت أن صياغة سياسة وطنية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وعالم العمل هي بمثابة حاجة ملحة؛ تعتمد في هذا اليوم التاسع عشر من كانون الأول/ديسمبر من عام ألفين وأحد عشر المسودة التالية للسياسة الوطنية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وعالم العمل في الأردن، على أن تلقى لاحقاً تأييداً رسمياً من حكومة المملكة الأردنية الهاشمية.

٢. الخلفية

٢,١ الوضع العالمي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز والعدوى بفيروسه، فإن عدد الأشخاص المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشرية بلغ حوالي ٣٤ مليون شخص في جميع أنحاء العالم في نهاية عام ٢٠١٠، أي بزيادة ١٧ في المائة عن عام ٢٠٠١. وهذا يعكس استمرار الإصابات الجديدة بأعداد كبيرة واتساع نطاق الحصول على العلاج، ما ساعد على خفض الوفيات المرتبطة بالإيدز. أما

بالنسبة إلى عدد الأشخاص الذين يموتون نتيجة إصابات مرتبطة بالإيدز ففي انخفاض. وساعدت أيضاً زيادة فرص الحصول على العلاج في تجنب ٧٠٠٠٠٠ حالة وفاة في العام ٢٠١٠ وحده. وهذا بالطبع نتيجة لمستوى التزام المجتمع الدولي وتزايد مستوى التمويل المتاح لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. وقد ظلت نسبة النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية مستقرة عند ٥٠ في المائة. وعلى الرغم من ظهور ٢,٧ مليون إصابة جديدة في عام ٢٠١٠ إلا أن العدد ما زال أقل بنسبة ١٥ في المائة مما كان عليه منذ عقد من الزمان أي في عام ٢٠٠١. وظلت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى المنطقة الأكثر تضرراً في عام ٢٠١٠، إذ أظهر التقرير أن حوالي ٦٨ في المائة من مجمل الأشخاص المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشرية يعيشون في هذه المنطقة. وظلت نسبة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في منطقة الشرق الأوسط منخفضة. وشكّلت الاستجابة العالمية التي لم يسبق لها مثيل في خلال العقد الماضي تأثيراً كبيراً في صد هذا الوباء. إذ أن الحصول على خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، وتغيير السلوك، وانخفاض عدد الشركاء، وارتفاع نسبة استخدام الواقي الذكري وتأخر سن الممارسة الأولى للجنس شكلت العوامل الرئيسية في الحد من العدوى بين الشباب. واستفادت أيضاً فئات أخرى معرضة للإصابة من توافر مجموعة من برامج الوقاية.

وعلى الرغم من أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا تزال تتسم بانتشار منخفض عموماً لفيروس نقص المناعة البشرية، فإن بيانات حديثة نُشرت تضع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ضمن منطقتي الانتشار الأسرع لوباء فيروس نقص المناعة البشرية في العالم. وقد شهدت الاستجابة الإقليمية لوباء الإيدز نمواً في الإرادة السياسية التي تشمل وضع السياسات وتوسيع نطاق البرامج، والتي تبرز من خلال إطلاق الاستراتيجيات الوطنية بالإضافة إلى البرامج للفئات السكانية الرئيسية التي هي أكثر عرضة لخطر الإصابة (كالعاملين في مجال الجنس، ومتعاطي المخدرات بواسطة الحقن والرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال). وعلى الرغم من هذه المبادرات، فإن الجهود الحثيثة ضرورية لتحسين الاستجابة وتخفيض معدل الانتشار. وتشمل الجهود إعادة النظر في القوانين والسياسات والممارسات التي تعيق الوصول إلى الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وخدمات العلاج، وفي الاستثمار بذكاء باستخدام النهج القائم على الأدلة المستندة على المعلومات وحقوق الإنسان، وإرادة القادة السياسيين في المنطقة والتزامهم.

٢,٢ وضع فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في الأردن ومدى الاستجابة . كما هو الحال في دول أخرى في الشرق الأوسط/شمال أفريقيا، فإن الأردن يعاني نتيجة عدم الاستقرار الإقليمي، والتحديات الاقتصادية وتنقلات الأشخاص الذين قد يساهموا في ظهور الأمراض المعدية الجديدة مثل فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. ولغاية يومنا هذا يتميز الأردن بانخفاض معدل انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية، إضافة إلى انخفاض معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بين عامة السكان، وكذلك بين الفئات الأكثر عرضة لخطر الإصابة به وتشمل العاملات في مجال الجنس وعملائهن، والرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال ومتعاطي المخدرات بواسطة الحقن. واتسمت الاستجابة الوطنية لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في الأردن بالالتزام السياسي القوي. إذ أنشأت وزارة الصحة البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز حين اكتشفت أولى حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في عام ١٩٨٦، وقامت بتطوير أول وثيقة للسياسة - الاستراتيجية الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ لتوجيه الاستجابة الوطنية بشكل عام.

وقد قدّم مؤخراً برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز والعدوى بفيروسه الدعم التقني لوزارة الصحة لتحديث هذه السياسة ووضع خطة استراتيجية وطنية جديدة، وتوظيف عملية تشاركية تشمل جميع أصحاب الأعمال الوطنيين الرئيسيين. وتهدف خطة الاستراتيجية الوطنية الجديدة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز (٢٠١٢-٢٠١٦) إلى مواصلة توجيه الاستجابة الوطنية الأردنية لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وتعزيزها. وبالاستناد على تحليل دقيق لوضع الوباء القائم، والدوافع الرئيسة والسلوكيات المحفوفة بالمخاطر المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والثغرات في الاستجابة الوطنية فإنّ خطة الاستراتيجية الوطنية تحدّد خمسة قضايا استراتيجية رئيسة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦:

- تعزيز توافر المعلومات الاستراتيجية وموثوقيتها لاستجابة تركز على المعلومات.
- تعزيز الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية مع تركيز واضح على الفئات السكانية الأكثر عرضة لخطر الإصابة والفئات المعرضة لخطر الإصابة
- تحسين عملية الكشف عن حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، وتوسيع نطاق التغطية، واستخدام العلاج ونوعيته، وتقديم الرعاية والدعم للأشخاص المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشرية
- خلق بيئة قانونية وسياسية داعمة لتحقيق استجابة فعالة لفيروس نقص

المناعة البشرية

- بناء القدرات التنظيمية والمؤسسية والتقنية لتحقيق استجابة وطنية فعالة

بين عام ١٩٨٦ عندما أجريت أول اختبارات للكشف عن الإصابة وكانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٠، سُجِّلَت ٧٨٢ حالة إصابة بفيروس نقص المناعة البشرية منها ٢٣٠ (٢٩ في المائة) إصابة بين الأردنيين و٥٥٢ (٧١ في المائة) إصابة بين غير الأردنيين. واعتباراً من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، توفي ٩٢ شخصاً (٤٠ في المائة من مجموع الحالات المبلغ عنها) بسبب الإيدز. كما أنَّ معظم حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بين غير الأردنيين تم الكشف عنها لدى خضوعهم لاختبار الكشف عن الإصابة عند التقدم بطلب للحصول على تصاريح للإقامة وللزواج، أو للدراسة أو للعمل في الأردن. وبالتالي، فإنها لا تعكس الوضع الفعلي لفيروس نقص المناعة البشرية في الأردن، حيث أنَّ الغالبية العظمى من هؤلاء لا يقيمون في الأردن في فترة اختبار الكشف عن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية.

أما حالات الإصابة بين الأردنيين والتي بلغت ٢٣٠ حالة في العام ٢٠١٠، فكانت ١٨٧ (٨١ في المائة) منها من الرجال و٤٣ (١٩ في المائة) من النساء، ما يترجم إلى نسبة ١:٤ من الذكور إلى الإناث. وحوالي ثلاثة أرباع جميع حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بين الأردنيين (٧٢ في المائة، ١٦٥ من أصل ٢٣٠) ومعظمها من الرجال كانت خارج الأردن. وثمة نسبة كبيرة (٢٦ في المائة) من جميع حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية حتى الآن سببها الدم الملوث بالفيروس (مشتقاته)، ولكن معظمها حصلت خارج الأردن في مراحل الوباء الأولى، لأن الدم (مشتقاته) يخضع في الأردن لاختبار الكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية ومسببات الأمراض الرئيسة الأخرى.

أما نسبة انتقال العدوى بين الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال فتشكَّل ١٠ في المائة من الحالات بين الذكور. بينما تعاطي المخدرات بواسطة الحقن وانتقال العدوى من الأم إلى طفلها فهي وسائل ثانوية لانتقال فيروس نقص المناعة البشرية (٢ و ٣،٥ في المائة على التوالي). وتكشف هذه البيانات عن غالبية انتشار الوباء بين متبايني الجنس، والدور المحدود لعلاقات الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال ولتعاطي المخدرات بواسطة الحقن. وكما ذكر سابقاً، فإنَّ حوالي ثلاثة أرباع جميع حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية المبلغ عنها بين الأردنيين وقعت خارج الأردن، ما يشير إلى دور الرئيس للرجال المتنقلين الذين يمارسون الجنس خارج نطاق الزواج - مع العاملات في مجال الجنس أو صديقات في الخارج - ومن بينهم العمال المهاجرون الأردنيون، وسائقو الشاحنات الدوليون، ورجال الأعمال والسياح.

٣. فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وعالم العمل – منظمة العمل الدولية

بات أكثر وضوحاً أنّ وباء فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز كان وما زال ذي تأثير بالغ على اليد العاملة لأنّه وعلى عكس غيره من الأمراض يؤثّر بشكل غير متناسب على الفئات السكانية البالغة العاملة. وبالتالي، أثر وباء فيروس نقص المناعة البشرية تأثيراً سلبياً على البنية الاقتصادية والاجتماعية في الكثير من الدول. ففي الدول العربية، حيث انتشر فيروس نقص المناعة البشرية لا يزال منخفضاً، ينبغي للعالم العمل أن يتّخذ إجراءات شاملة وفي الوقت المناسب للمساهمة في الجهود الوطنية لإبقاء الوباء تحت السيطرة ومنع أي انتشار إضافي لفيروس نقص المناعة البشرية في مكان العمل.

في بدايات وباء فيروس نقص المناعة البشرية، لم يستطع الأشخاص الذين ظهرت إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية عند التشخيص من العمل إذ أنّ معظمهم أدرك حالة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في مراحل متأخرة من مرض الإيدز. وفي غالبية الحالات، ظهرت حالات الإصابة بأخطر أنواع الأمراض الانتهازية التي تؤدي إلى الموت في فترة قصيرة. أما اليوم، أدّى التشخيص المبكر وتوافر العلاج إلى العيش حياة طويلة وصحية ومنتجة. وبذلك فإنّ معدلات الوفيات نتيجة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية باتت على قدم المساواة مع غيرها من الوفيات الناتجة عن أمراض مزمنة. وكذلك، فإنّ معظم الرجال والنساء الذين يظهرون إيجابية المصل بعد التشخيص، يمكنهم مواصلة العمل بصورة منتظمة وعلى نفس القدر من ذي قبل. أما الحالات الأكثر تقدماً، فإنّ دواء فيروس نقص المناعة البشرية يساعد أصحابها على استعادة صحتهم ومتابعة عملهم أو العودة إليه. ونظراً للإنجاز المحقق في العلاج، وحقيقة انعدام انتقال العدوى عن طريق المخالطة العادية في مكان العمل، فينبغي عدم التمييز ضد الأشخاص المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشرية في عالم العمل. وينبغي أن يسترشد كل مكان عمل بسياسة واضحة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية بالإضافة إلى إدارة تضمن تعزيزها وإنفاذها بدعم من ممثلي العمال.

ويعتبر مكان العمل أساسياً لتحقيق هدف وصول الجميع إلى الوقاية والرعاية والعلاج والدعم. كما أنّ مكان العمل (في القطاعين المنظم وغير المنظم) يشكّل على الأرجح أفضل فرصة للوصول إلى الناس بشكل منظم. وتركز برامج مكان العمل على: الوقاية وتغيير السلوك، وتعزيز خدمات الاستشارة واختبار الكشف

الطوعيين، وتعزيز الوقاية من انتقال العدوى من الأم إلى الطفل، وتكثيف اختبارات الكشف عن الإصابة بالسل، وزيادة كمية الأدوية المضادة للفيروسات القهقرية المستهلكة، وتوفير الرعاية والدعم، وفي الوقت نفسه حماية حقوق وكرامة العاملين من الرجال والنساء. لذا فإن مكان العمل مكان أساسي لتحقيق الوصول للجميع.

وعلى الرغم من النجاح الهائل في جمع المعلومات السريرية والطبية الإحيائية، فلا يزال التغلب على الوصم المتصل بفيروس نقص المناعة والتمييز ضد المصابين بعيد المنال. كما يمكن لفيروس نقص المناعة البشرية في الأردن أن يشكل تهديداً لإعمال حقوق الإنسان وقد يؤثر على هدف منظمة العمل الدولية الأساسي لتعزيز تكافؤ الفرص في الحصول على عمل لائق في ظل ظروف الحرية والمساواة والكرامة الإنسانية والأمن. ويرتبط فيروس نقص المناعة البشرية في الأردن مباشرة بالقضايا المتعلقة بالمبادئ والحقوق الأساسية في العمل ويعتبر التمييز على أساس وضع الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بمثابة مثال على ذلك. إذ أن مثل هذا التمييز يؤدي إلى تفاقم التفاوت القائم في المجتمع، ويخلق مناخاً من اللوم والحرمان والذي يضع بدوره العراقيل أمام الجهود المبذولة للتصدي للوباء.

لذلك تدعو الحاجة إلى دعم استثمارات ضخمة في هذا الصدد ويمكن لعالم العمل أن يلعب دوراً حاسماً من خلال:

١) المساهمة في التأثير على جذور فيروس نقص المناعة البشرية المرتبطة بقابلية التعرض للإصابة به وبذلك منع زيادة انتشاره من خلال تحسين ظروف العمل واحترام جدول العمل اللائق ودقة حصول العمال على المعلومات عن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز؛

٢) ومكافحة التمييز ضد الأشخاص المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في مكان العمل من خلال صياغة السياسات والبرامج الملائمة وتنفيذها على نحو فعال على المستويين الوطني والمؤسسي.

وفي هذا الصدد، يجب على الجهات الفاعلة الرئيسية في عالم العمل أخذ زمام المبادرة والدعوة إلى بذل الجهود الوطنية ودعمها للتخفيف من الآثار السلبية للوباء فيروس نقص المناعة البشرية.

٤. بيان السياسة

تأتي هذه السياسة لتكرس التزام المملكة الأردنية الهاشمية بالتشريعات والمواثيق والاتفاقيات الدولية الموقع عليها من قبل الاردن، بما فيها توصية

منظمة العمل الدولية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وعالم العمل رقم ٢٠٠ والميثاق العالمي لفرص العمل التابع لمنظمة العمل الدولية، واتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن السلامة والصحة المهنية، (رقم ١٥٥)، واتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن إنهاء الاستخدام، (رقم ١٥٨)، وتوصيات خدمات الصحة المهنية (رقم ١٧١)، إضافة إلى الالتزام بما أورده الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأهداف الإنمائية للألفية من ضمان الحق في المساواة وعدم التمييز واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان حماية حقوق الإنسان بما فيها الحق في العمل.

وترتبط هذه السياسة بالخطط والسياسات الوطنية وفي مقدمتها "الأجندة الوطنية" وخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز (٢٠١٢ - ٢٠١٦) إضافة إلى الاتفاقيات الدولية والخطط والاستراتيجيات الوطنية المعنية بالفئات المختلفة بما فيها الشباب والمرأة والطفولة والصحة الإنجابية. وتعتمد هذه السياسة تعريف "العامل" الذي لا يعر الجنس أو الجنسية أي اهتمام.

هذا وقد ترجمت المملكة الأردنية الهاشمية التزاماتها الدولية في المحافظة على الحق في العمل من خلال التشريعات الوطنية وفي مقدمتها الدستور الأردني، حيث بين الدستور في المادة ٦ منه أن الدولة تكفل العمل والتعليم ضمن حدود إمكانياتها وتكفل التوافق وتكافؤ الفرص لجميع الأردنيين، كما بين الدستور أيضاً في المادة ٢٣ بأن العمل حق لجميع المواطنين وعلى الدولة أن توفره للأردنيين.

وفي إطار العمل هذا، فإن السياسة الوطنية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية وعالم العمل توفر إطار العمل للتنسيق بين جميع الجهات المعنية بما فيها الحكومية ومنظمات أصحاب العمل والعمال والمجتمع المدني إضافة إلى منظمات الأشخاص المتعاشين مع الفيروس لمنع انتقاله والتخفيف من أثره في عالم العمل.

وتعتبر السياسة بمثابة وثيقة توجيه للبرامج والسياسات المتعلقة بالفيروس في القطاعات المعنية بالنشاط الاقتصادي وعلى مستوى المؤسسات.

٥. الأهداف

في إطار العمل على تعزيز العمل اللائق والخطة الاستراتيجية الوطنية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في الأردن والتوصية رقم ٢٠٠ ومدونة

ممارسات منظمة العمل الدولية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، ينبغي أن تهدف هذه السياسة إلى:

حماية الحق في العمل وضمن الحقوق الأساسية، والمساواة في الحصول على فرص العمل للمتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشرية.

العمل على الحد من الوصم والتمييز في أماكن العمل.

دعم عملية المراجعة القانونية بما في ذلك تعديل التشريعات الوطنية لتتماشى مع المعايير الدولية والالتزامات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وعالم العمل.

ضمان حصول العمال وأسرهم ومعاليهم على سبل الوقاية والرعاية والدعم بما يتصل بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في مكان العمل ومن خلاله.

ضمان وجود بيئة عمل آمنة وصحية ضمن معايير العمل اللائق.

٦. النطاق والتغطية

تشمل هذه السياسة جميع العمال العاملين بموجب جميع الأشكال أو الترتيبات وفي جميع أماكن العمل، بمن فيهم:

- الأشخاص الذين يشغلون أي وظيفة أو مهنة؛
- والأشخاص الخاضعون للتدريب، بمن فيهم المتدربون والتلامذة الصناعيون؛
- والمتطوعون؛
- والباحثون عن عمل والمتقدمون إلى وظيفة؛
- والعمال المسرحون والعمال المتوقفون مؤقتاً عن العمل؛
- وكافة قطاعات النشاط الاقتصادي، بما فيها القطاعان العام والخاص والاقتصاد المنظم والاقتصاد غير المنظم؛
- القوات المسلحة والأجهزة الأمنية الأخرى؛
- والعمال المهاجرون.

٧. إقامة الصلة بغيرها من خطط التنمية والاستراتيجية الوطنية

تعزز هذه السياسة دمج مسألة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز حسب الاقتضاء في البرامج القائمة التالية ولكن لا تقتصر عليها:

- الاستراتيجية الوطنية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز؛

- خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية؛
- الخطة الاستراتيجية لوزارة الصحة؛
- الخطة الاستراتيجية للوزارات المعنية مثل وزارات العمل والعدل والسياحة والنقل والإعلام؛
- الخطة الاستراتيجية للحد من الفقر؛
- برامج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛
- سياسة وبرامج العمالة ومشاريع بناء قدرات الشباب؛
- إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛
- البرامج القطرية للعمل اللائق؛
- برامج تثقيف العمال؛
- البرنامج التدريبي لمنظمات أصحاب العمل والقطاع الخاص؛
- البرامج ذات الصلة بهجرة اليد العاملة؛
- برنامج الضمان الاجتماعي؛
- برامج قائمة مستقبلية أخرى ذات الصلة.

٨. المبادئ الأساسية للسياسة

تأتي صياغة هذه السياسة الوطنية انطلاقاً من المبادئ العامة لحقوق الانسان والتي تعتبر الحق في الحصول على الفرص المتكافئة في العمل أحد الحقوق الاساسيه والذي كفلته الشرائع السماوية والتشريعات الدولية والوطنية.

إنّ المبادئ الأساسية للسياسة الوطنية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وعالم العمل في الأردن هي التالية:

١. اعتماد السياسات والبرامج الوطنية الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية والتي تضمن إدارة تأثير الفيروس في عالم العمل والتخفيف من تأثيره في إطار التعليم والحماية الاجتماعية والصحة.
٢. توفير الحماية اللازمة لتعزيز تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة وعدم التمييز للمتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشرية.
٣. نشر تدابير الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية في مكان العمل والتأكد من أنها تراعي احتياجات الجنسين والاعتبارات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. وفي حال وجود خطر لانتقال فيروس نقص المناعة البشرية مهنيًا ينبغي اتخاذ الإجراءات الوقائية للتصدي للخطر والوقاية منه.

٤. تعزيز التدابير المتخذة في مكان العمل لمنع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية والتخفيف من أثره على مكان العمل من أجل ضمان المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ ولتشجيع مشاركة المرأة والرجل الفعالة وتمكين جميع العمال، ولإدخال تدابير تمنع وتحظر العنف والتحرش في مكان العمل.
٥. ضمان تقديم الخدمات الصحية الضرورية والتدخلات الفعالة للعمال المصابين من خلال الأنظمة الخاصة بالصحة العامة والضمان الاجتماعي.
٦. اتخاذ التدابير التي تتضمن تقديم الدعم (التكييف المعقول) في مكان العمل للأشخاص المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشرية بما في ذلك التدابير الخاصة باستبقائهم في العمل وتوظيفهم.
٧. التشجيع على إجراء اختبار الكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية بصورة طوعية وبما يحترم الخصوصية والسرية ضمن العمال.
٨. اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق بيئة العمل الآمنة والصحية بما في ذلك تدابير السلامة والصحة والاحتياطات العامة وتدابير الوقاية من الحوادث من خلال المراقبة التقنية. وينبغي اتخاذ تدابير خاصة للعاملين المعرضين مهنيًا لخطر انتقال فيروس نقص المناعة والسل. وينبغي اعتبار العدوى المهنية بفيروس نقص المناعة البشرية والسل من الأمراض المهنية في القوانين والسياسات الوطنية.
٩. العمل على تنفيذ البرامج الخاصة بتقديم المعلومات والتدريب ورفع الوعي حول الإرشادات الواجب إتباعها في بيئة العمل من خلال إتاحة التعليم للعمال وأصحاب العمل وممثلي العمال.
١٠. ضمان مشاركة العمال وممثليهم والأشخاص المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشرية في وضع البرامج الخاصة بالوقاية والتدخل وعدم التمييز.
١١. اعتماد آلية مناسبة لرصد التطورات ومتابعة وتقييم البرامج المقدمة للعمال بمن فيهم المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشرية.
١٢. ضمان التعاون الدولي في مجال حصول العمال على خدمات الوقاية والعلاج والتدخل والدعم بما في ذلك التبادل المنتظم للمعلومات والتدابير المتخذة بهذا الشأن وبما يتناسب مع المنظومة المجتمعية.
١٣. توجيه الجهود الوطنية نحو رفع الوعي والحد من الوصم والتمييز على أساس الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في مكان العمل والمجتمع.
١٤. اعتماد مكان العمل كعنصر أساسي في الاستجابة الوطنية والإقليمية والدولية لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

٩. استراتيجيات مكان العمل

٩, ١ ضمان وجود بيئة عمل داعمة وخالية من الوصم والتمييز
تعزيز إجراءات وتدابير الحماية المراعية لخصوصية المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشرية أو المتأثرين به في مكان العمل.
تعميم عدم التمييز على أساس الإصابة الفعلية بفيروس نقص المناعة البشرية أو الإصابة المتصورة به فيما يتعلق بتكافؤ الفرص.
تطبيق التشريعات المتعلقة بالتبليغ عن حالات التحرش الجنسي والانتهاكات المزعومة لحظر التمييز على أساس الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في التوظيف، كخرق سرية المعلومات ذات الصلة بفيروس نقص المناعة واختبار الكشف عن الإصابة وغيرها من الخروقات.
تعميم السياسات والبرامج الوطنية لإلغاء الوصم والتمييز ضد المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشرية والمصابين بالإيدز ومعالجة قطاع العمالة غير المنظمة .
تعزيز مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في عملية الحد من الوصم والتمييز ضد المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشرية والمصابين بالإيدز.
رفع مستوى الوعي المتعلق بالحد من الوصم والتمييز في مكان العمل والوقاية من شتى سبل انتقال العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية والآثار المترتبة عليه.

٩, ٢ ضمان توافر برامج الوقاية الموجهة
ينبغي تكييف استراتيجيات الوقاية مع الظروف الوطنية في الأردن ونوع مكان العمل، وأن تراعي قضايا الجنسين والشواغل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. وينبغي أن تضمن هذه البرامج:
(أ) إتاحة معلومات دقيقة ومحدثة وملائمة وفي الوقت المناسب، تكون في متناول الجميع في شكل ولغة يراعيان الثقافة، من خلال مختلف قنوات الاتصال المتاحة في عالم العمل؛
(ب) إطلاق برامج تثقيف شاملة لمكان العمل لمساعدة العمال على فهم مخاطر جميع طرق انتقال فيروس نقص المناعة البشرية والحد منها، بما في ذلك انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل، وفهم أهمية تغيير السلوكيات الخطرة المحتمل أن تؤدي إلى الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية؛
(ج) السلامة المهنية الفعالة والاحتياطات العامة وتدابير الصحة في مكانها، وتدعيم تشريعات تدابير السلامة والصحة المهنية في القطاعين الحكومي والخاص؛

- (د) إدخال تدابير لتشجيع العمال على معرفة وضعهم الصحي فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، من خلال الاستشارة والكشف الطوعيين بالإضافة إلى تعليم الأقران وبرامج الاتصال؛
- (هـ) وصول العمال إلى كافة وسائل الوقاية، بما في ذلك وليس على سبيل الحصر تعزيز المعلومات وإتاحة العلاج الوقائي بعد التعرض للفيروس على أن لا تقتصر عليهما؛
- (و) تدابير فعالة للحد من السلوك عالي الخطورة، بما في ذلك المجموعات الأكثر عرضة لخطر الإصابة، بهدف الحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية؛

٣.٩ ضمان توافر العلاج وبرامج الرعاية والدعم

ينبغي للسلطات الوطنية أن تضمن استفادة العمال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية ومعاليتهم من كامل سبل الحصول على الرعاية الصحية وفقاً للنظم القائمة في الأردن. كما ينبغي عدم التمييز ضد العمال ومعاليتهم على أساس الإصابة الفعلية بفيروس نقص المناعة البشرية أو الإصابة به وذلك في حق الحصول على هذه الخدمات.

وينبغي أن يحق لجميع الأشخاص الذين تشملهم هذه السياسة، بمن فيهم العمال المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية وعائلاتهم ومعاليتهم، الحصول على الخدمات الصحية والتي ينبغي أن تشمل الحصول على ما يلي مجاناً أو بتكلفة معقولة:

- (أ) الاستشارة والكشف الطوعيان؛
- (ب) العلاج المضاد للفيروسات الرجعية وثقافة امتثال المريض للعلاج والمعلومات والدعم؛
- (ج) التغذية السليمة التي تتماشى مع العلاج؛
- (د) العلاج من الأمراض الإنتهازية والأمراض المنقولة جنسياً، وغيرها من الأمراض المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية، لا سيما السل؛
- (هـ) برامج الدعم والوقاية للأشخاص المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشرية بما في ذلك الدعم النفسي الاجتماعي.
- ينبغي أن تتضمن برامج الرعاية والدعم تدابير تتعلق بتكثيف معقول في مكان العمل للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية أو المصابين بأمراض ذات الصلة بفيروس نقص المناعة البشرية، مع إيلاء الاعتبار الواجب إلى الظروف الوطنية في الأردن وإيلاء الاهتمام للطبيعة العرضية لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، فضلاً عن الآثار الجانبية المحتملة للعلاج.

وينبغي على السلطات الوطنية تشجيع استبقاء الأشخاص المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشرية في العمل وتوظيفهم وينبغي النظر في توسيع نطاق الدعم خلال فترات الاستخدام والبطالة. وحيثما يمكن إقامة صلة مباشرة بين مهنة ما وخطر الإصابة، ينبغي الاعتراف بالإيدز والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية على أنه مرض أو حادث مهني، وفقاً للإجراءات والتعاريف الوطنية وبالإشارة إلى توصية قائمة الأمراض المهنية.

١٠. الرصد والتقييم

ينبغي على وزارة العمل وبالتعاون مع وزارة الصحة والمؤسسات الحكومية الأخرى المعنية أن تضع آلية مناسبة أو أن تستخدم آلية قائمة لرصد التطورات المتعلقة بسياستها الوطنية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وعالم العمل وعملية تنفيذها. ويمكن أن تشمل لجنة تقنية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وعالم العمل (أنظر إلى الملحق ١ للاطلاع على اختصاصاتها وبنيتها التي اعتمدت في ورشة العمل)

ينبغي تمثيل الشركاء الاجتماعيين (اتحاد نقابات العمال، غرفة صناعة الأردن وغرفة تجارة الأردن) على قدم المساواة في آلية رصد التطورات فيما يتعلق بالسياسة الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي استشارة هذه المنظمات في إطار الآلية كلما دعت الضرورة إلى ذلك، مع مراعاة آراء منظمات الأشخاص المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشرية وتقارير الخبراء أو الدراسات التقنية.

ينبغي على الحكومة أن تقوم بجمع المعلومات المفصلة والبيانات الإحصائية وأن تجري البحوث عن التطورات على المستويين الوطني والقطاعي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في عالم العمل مع مراعاة نسب توزيع بين النساء والرجال وغير ذلك من العوامل ذات الصلة.

بالإضافة إلى التقارير المقدمة بموجب المادة ١٩ من دستور منظمة العمل الدولية، يمكن إدراج استعراض منتظم للإجراءات المتخذة على أساس هذه السياسة في التقارير الوطنية المقدمة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز والعدوى بفيروسه والتقارير المقدمة بموجب الصكوك الدولية ذات الصلة.

الملحق

اختصاصات اللجنة التقنية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وعالم العمل

اختصاصات اللجنة التقنية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وعالم العمل

ترأس وزارة العمل اللجنة التقنية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز التي تعمل ضمن دائرة التفتيش في الوزارة ويكون مقرها وزارة العمل. وتركز اللجنة على قضايا فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وينسق عملها البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز في وزارة الصحة. وعلى اللجنة تقديم تقاريرها مباشرة إلى مديرية شؤون العمال والتفتيش التي توجه اللجنة في كافة جوانب عملها.

الهدف العام

تدعم اللجنة التقنية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وعالم العمل، تنفيذ ورصد السياسة الوطنية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وعالم العمل والجزء المتعلق بها في خطة الاستراتيجية الوطنية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦.

الأدوار والمسؤوليات

تعقد اللجنة التقنية إجتماعات فصلية في خلال السنة ويمكن عقد اجتماعات إضافية عند الطلب.

على اللجنة:

تقديم الدعم التقني وغيره من الدعم ذي الصلة، والتوجيه اللازم لوضع الصيغة النهائية لمسودة السياسة الوطنية التي أقرت في خلال الاجتماع "نحو وضع سياسة وطنية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وعالم العمل" الذي عقد في عمان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١؛
وضع وإعداد التشريعات والأنظمة كي تعتمد الحكومة السياسة؛
تنسيق الجهود والأنشطة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية وعالم العمل من خلال إنفاذ السياسة الوطنية ومن خلال تطوير نظام الرصد وصيانتها؛
اقتراح تعديلات على التشريعات الوطنية بحسب الاقتضاء؛
تنسيق البحوث وجمع البيانات فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية ومكان العمل، وضمان نشرها الشامل؛
ضمان تعميم الدعم واستمراره.

البنية

تشمل اللجنة التقنية الهيئات الوطنية التالية بصفقتها عضوة والهيئات الدولية بصفقتها مستشارة تقنية.

تمثيل على المستوى التقني لكل من وزارة العمل ووزارة الصحة ووزارة السياحة.

الشركاء الاجتماعيون: غرفة صناعة الأردن، غرفة تجارة الأردن والاتحاد العام لنقابات عمال الأردن.

المجلس الوطني لشؤون الأسرة، والصندوق الأردني الهاشمي للتنمية، والاتحاد النسائي الأردني.

منظمات الأشخاص المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الصلة لا سيما منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك الخاص بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والمنظمة الدولية للهجرة.

يحق للجنة دعوة وزارات أخرى، ووكالات وطنية ودولية للمشاركة في أعمالها حسبما يكون مناسباً.

